



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

١٩/٤١ - إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر صكوك حقوق الإنسان الدولية

ذات الصلة،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

وإعلان الحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٣٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧،

وغيره من القرارات المتصلة بالتنمية التي اعتمدها المجلس،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة

ومتشابكة، وأن على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نطاق عالمي معاملة منصفة

ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يؤكد الدور الهام للتنمية المستدامة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، ويقر بأن التنمية

تسهم في عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويشدد على أهمية التعاون الإنمائي وتعزيز

حقوق الإنسان وحمايتها في ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب،

وإذ يسلم بأن التنمية هي الأساس لتحسين مستويات المعيشة والنهوض برفاه السكان

في كل بلد، ومن ثم فهي تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان،



وإذ يقر بأن التنمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمران مترابطان ومتعاضدان،

وإذ يؤكد من جديد أن تلبية تطلعات الناس إلى حياة أفضل هي أولوية كل دولة،

وإذ يسلم بأنه على الرغم من أن الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية من المسائل المهمة التي يجب ألا تغيب عن البال، يقع على الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، واجب تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يرحب باعتماد خطة عام ٢٠٣٠، التي تتضمن مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى في مجال التنمية المستدامة تركز على الناس وتفضي إلى التحول، ويؤكد من جديد أن خطة عام ٢٠٣٠ غير مسبوقة من حيث النطاق والأهمية، وتحظى بقبول جميع البلدان، وتراعي الظروف الخاصة لمختلف البلدان وقدراتها ومستوى التنمية فيها، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية؛ وأن الأهداف والغايات الواردة فيها عالمية ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية،

وإذ يقر بالتقدم المحرز في تحقيق بعض أهداف وغايات التنمية المستدامة بعد مضي أربع سنوات على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويلاحظ مع ذلك أن التقدم لم يكن بالسرعة المطلوبة لتحقيق هذه الخطة الطموحة وجاء متفاوتاً بين البلدان والمناطق، ويؤكد الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الغايات، وبخاصة الغايات المطلوب تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ يؤكد من جديد أن الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، ويشدد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يشكل تحدياً عالمياً كبيراً، وشرطاً لا غنى عنه، وواحدة من الأولويات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويؤكد من جديد أن تخفيف حدة الفقر المدقع على الفور والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يظلا في صدارة أولويات المجتمع الدولي، وأنه لا بد من تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى بلوغ هذا الهدف،

وإذ يؤكد الالتزامات بالقضاء على الفقر والجوع، بأشكالهما وأبعادهما المختلفة، وبضمان تهيئة الظروف التي تتيح لجميع البشر تحقيق إمكاناتهم بكرامة وبصورة متساوية وفي بيئة صحية،

وإذ يرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرز منذ عام ١٩٩٠ والذي سمح بتخليص ما يزيد على ١,١ مليار شخص من الفقر المدقع، ويعرب أيضاً، مع ذلك، عن قلقه البالغ من أن التقدم في مجال الحد من الفقر المدقع لا يزال متفاوتاً، وأن ١,٣ مليار شخص ما زالوا يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، وأن هذا العدد لا يزال كبيراً ومرتبغاً بصورة غير مقبولة،

وإذ يرحب أيضاً بالجهود الجبارة المبذولة من الدول لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، وبالتقدم المحرز في هذا المجال، الأمر الذي يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان، ويؤكد من جديد أن كل بلد يواجه صعوبات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويقر بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

وإذ يؤكد من جديد أن للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة دوراً أساسياً يؤديه في تشكيل مستقبلنا المشترك، ولا سيما لمساعدة البلدان النامية في تعزيز التنمية المستدامة وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، ويشدد على أهمية تواصل الجهود من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية،

١- يؤكد من جديد أن التنمية تسهم إسهاماً مهماً في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها؛

٢- يسلم بأن التنمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمران مترابطان متعاضان؛

٣- يهيب بجميع البلدان أن تعمل على تعزيز التنمية المستدامة تيسيراً للتمتع بحقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

٤- يهيب بجميع الدول أن تحقق للناس وبالناس ومن أجل الناس تنمية محورها الناس؛

٥- يهيب أيضاً بجميع الدول ألا تدخر وسعاً في تعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كونها تسهم في تيسير التمتع بحقوق الإنسان؛

٦- يؤكد أهمية أن يستفيد أفراد شعب كل دولة من النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والقادر على الصمود؛

٧- يحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان عن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان^(١)؛

٨- يكرر تأكيد التزام جميع الدول بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، ويشدد على أن القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، هو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهدف رئيسي في خطة عام ٢٠٣٠؛

٩- يرحب بما تقوم به الدول، والمنظمات الدولية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة من جهود واستثمارات من أجل القضاء على الفقر، ويقدر هذه الجهود والاستثمارات، كما يرحب بالتقدم المحرز في هذا الميدان، كون ذلك يتسم بأهمية كبيرة للتمتع بحقوق الإنسان، ويدعو إلى تعزيز التعاون والتبادل الدوليين في مجال القضاء على الفقر؛

١٠- يهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، أن تسعى، وفقاً لولايتها، لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة التعاون الإنمائي ومساعدة الدول، بناءً على طلبها، في تحقيق التنمية المستدامة؛

١١- يشجع الدول الأعضاء، والهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، على أن تراعي خطة عام ٢٠٣٠ لدى تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بناءً على طلب البلدان المعنية؛

- ١٢- يدعو آليات وإجراءات حقوق الإنسان ذات الصلة داخل الأمم المتحدة إلى أن تستمر في مراعاة دور التنمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لدى تنفيذ ولاياتها؛
- ١٣- يدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مواصلة عملها في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بدور التنمية في التمتع بحقوق الإنسان؛
- ١٤- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظم حلقة دراسية فيما بين الدورات لمدة يوم واحد، قبل انعقاد الدورة السابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، بشأن أهمية التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما يتسنى للدول الأعضاء، والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، تحديد التحديات والثغرات وتقاسم الممارسات الجيدة والخبرات في هذا الصدد؛
- ١٥- يطلب أيضاً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تزود الحلقة الدراسية فيما بين الدورات المشار إليها أعلاه بجميع الموارد الضرورية من أجل توفير الخدمات والمرافق، وأن تعد تقريراً موجزاً عن المناقشات التي ستجري خلال الحلقة الدراسية لتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والأربعين؛
- ١٦- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة ٤٠

١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

[اعتمد بتصويت مسجل، بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً، وعدم امتناع أي عضو عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي:

المؤيدون:

الأرجنتين، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوروغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، تونس، جزر البهاما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رواندا، السنغال، شيلي، الصومال، الصين، العراق، الفلبين، فيجي، قطر، الكاميرون، كوبا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيبال، نيجيريا، الهند

المعارضون:

إسبانيا، أستراليا، آيسلندا، إيطاليا، بلغاريا، تشيكيا، الدانمرك، سلوفاكيا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، اليابان]